رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 26 / 4 / 2022
تاريخ قبول البحث 26 / 6 / 2022

تنامي العنف ضد المرأة أثر جائحة كورونا

The increase in violence against women due to the Corona pandemic

م.م . مها قيس جابر

Assistant teacher . Maha Qais Jaber

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

mhaqys428@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يعد العنف من الظواهر المرافقة للوجود الانساني,والعنف هو التهديد الذي يُلحق الضرر بالمجتمع وبناه المختلفة,فضلاً عن دور البيئة في إكساب الشخصية الفردية أو الجماعية صفة العدوانية,ومؤثرات البيئة المحيطة بالفرد الى جانب العوامل الاقتصادية ودور النظام الاجتماعي- الاقتصادي القائم على العنف واتساع الفوارق في انتاج العنف.ويمكن ان يتحول العنف من سلوك وفعل الى ظاهرة حينما يتسم بالعمومية والتوسع.فالتكرار في هذا السلوك المادي سمة اساسية في بلورة الظاهرة.كما تتخذ الظاهرة طابعها من اللحظة التي يهدد معها العنف المجتمع,حينما يبدأ الإنقلاب من الضوابط والقواعد التي قام عليها المجتمع نفسه,من التعايش والاندماج والتشارك القائم على التعددية والتنوع المنسجم.

الكلمات المفتاحية: "المرأة"، "العنف"، "المجتمع"، "العراق"

Abstract

Violence is one of the phenomena accompanying human existence.Violence is a threat to society and its various structures.It can be transformed from behavior and action into a phenomenon when it is characterized by generality and expansion.The phenomenon takes its character from the moment that violence threatens society.The coup of coexistence,integration and sharing.

Key words:" Women"، "Violence" ، "society" ، "Iraq"

المقدمة

يعد العنف من الظواهر المرافقة للوجود الانساني,والعنف هو التهديد الذي يُلحق الضرر بالمجتمع وبناه المختلفة,فضلاً عن دور البيئة في إكساب الشخصية الفردية أو الجماعية صفة العدوانية,ومؤثرات البيئة المحيطة بالفرد الى جانب العوامل الاقتصادية ودور النظام الاجتماعي- الاقتصادي القائم على العنف واتساع الفوارق في انتاج العنف.ويمكن ان يتحول العنف من سلوك وفعل الى ظاهرة حينما يتسم بالعمومية والتوسع.فالتكرار في هذا السلوك المادي سمة اساسية في بلورة الظاهرة.كما تتخذ الظاهرة

طابعها من اللحظة التي يهدد معها العنف المجتمع,حينما يبدأ الإنقلاب من الضوابط والقواعد التي قام عليها المجتمع نفسه,من التعايش والاندماج والتشارك القائم على التعددية والتنوع المنسجم.

فالعنف هو كل اعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها,واختيار أهدافها أو ضحاياها,والظروف المحيطة بها,وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية,أي انها تنحو الى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثاره على النظام الاجتماعي.وتختلف مظاهر العنف السياسي مابين اللجوء الى السلاح,واعمال التمرد,والاضطرابات العامة,والاغتيالات السياسية,والعصيان والانقلابات العسكرية,وللعنف السياسي علاقة بالايديولوجية السياسية السائدة في العمل السياسي.

وتبرز اهمية البحث في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة حيث تتعدد المداخل وتتنوع , إلا أنه لا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة، فالظاهرة معقدة ومتشابكة الأمر الذي يتطلب الوقوف على مختلف المتغيرات المرتبطة بها، والمؤثرة فيها. إلا أن أهم عامل يكمن في تأثير أساليب التنشئة الاجتماعية على ظاهرة العنف، وخاصة العنف ضد المرأة.

أما مشكلة البحث فتنطلق من ضرورة إعادة النظر في الأساليب التربوية بما يتماشى وفق الحقوق الإنسانية لكل فرد مهما كان جنسه, ولن يتم ذلك إلا من خلال صياغة مفاهيم وأساليب تربوية تعزز مكانة كل فرد في الحياة الاجتماعية سوى كان ذكرا أو أنثى،ونشر ثقافة السلم والأخوة والرأفة بين الأفراد حتى تساهم المرأة والرجل في بناء الحضارة الإنسانية.

وينطلق البحث من فرضية تأثير جائحة كورونا في تزايد العنف ضد المرأة في هذه المرحلة وبشكل اثار الكثير من التساؤل حول اشكالة ودوافعه المختلفة.وذلك من خلال المنهج الوصفي والرؤية المقارنة لدراسة الموضوع.ومحاولة اثبات فرضية البحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : المفاهيم والتعريفات

1 –مفهوم العنف: إن مفهوم العنف يعني باللغة الفرنسية Violenta وهي كلمة لاتينية تنحدر من لفظ Violence، التي تعني ينتهك أو يؤذي أو يغتصب، وهو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع . وقد ورد هذا اللفظ في معجم " المورد" الذي يشير إلى أن كلمة عنف تدل على عدة معاني ودلالات، فهي تعني "أذى،اغتصاب، شدة ، قسوة " بمعنى سلوك عدواني يقوم على القوة والقهر يوجه لفرد أو مجموعة أفراد. أما المعجم النقدي لعلم الاجتماع يصف العنف بأنه "سلوك لا عقلاني، يعود أصله إلى مركب من الميول والمصالح المتخاصمة التي تسبب إلى حد ما انحلال المجموعة نفسها، وأنه في كثير من الحالات سلوك قمعي، ومتلازم مع عملية اختلال النظام" ، وللعنف صور وأشكال

متعددة،منه ماهو ظاهر مثل العنف الجسدي كالضرب والجرح المتعمد، ومنه ماهو لفظي كالسب والشتم والإهانة، وهناك نوع ثالث، وهو الأخطر والمعروف بالعنف الرمزي.

وإذا كانت المرأة هي المخلوق الضعيف الخاضع كما تصورها الثقافة الاجتماعية، فعليها تقع كل الممارسات العدوانية ألالا إنسانية.ومن ثم يمكن اعتبار العنف ضد المرأة جزء من العنف العام.[1]

يعد العنف من الظواهر المرافقة للوجود الانساني,والعنف هو التهديد الذي يُلحق الضرر بالمجتمع وبناه المختلفة,فضلاً عن دور البيئة في إكساب الشخصية الفردية أو الجماعية صفة العدوانية,ومؤثرات البيئة المحيطة بالفرد الى جانب العوامل الاقتصادية ودور النظام الاجتماعي- الاقتصادي القائم على العنف واتساع الفوارق في انتاج العنف.ويمكن ان يتحول العنف من سلوك وفعل الى ظاهرة حينما يتسم بالعمومية والتوسع.فالتكرار في هذا السلوك المادي سمة اساسية في بلورة الظاهرة.كما تتخذ الظاهرة طابعها من اللحظة التي يهدد معها العنف المجتمع,حينما يبدأ الإنقلاب من الضوابط والقواعد التي قام عليها المجتمع نفسه,من التعايش والاندماج والتشارك القائم على التعددية والتنوع المنسجم.[2]

ويعرف العنف في اللغة بأنه ضد الرفق,وعنفوان الشئ:أوله,وهو في عنفوان شبابه:أي قوته,وعنفه تعنيفاً:لامه وعتب عليه.فالعنف يتمثل في استخدام القوة القولية,والفعلية ضد الأخر.وهناك من يربط العنف بالشدة وعدم الرفق أي القوة.وفي الاطار القانوني هناك نظريتان,التقليدية والتي تأخذ بالقوة المادية وتركز على ممارسة القوة الجسدية.والحديثة وتأخذ بالضغط والاكراه الارادي من دون التركيز على الوسيلة,وانما على نتيجة متمثلة في إجبار ارادة الآخر بوسائل معينة على الاتيان بتصرف معين.[3] ويعرف العنف بأنه سلوك يقترن بالمس بالآخر,وهذا المس يمكن ان يكون جسمانياً أو نفسياً,والعنف سلوك له مظاهر مصرح بها من رأي أو ما يمارس من سلوك ظاهر مجرد أو محتمل ولذلك اسباب متعددة.[4]

وتقترن السياسة بالعنف بعنصريه المادي والمعنوي,كما انها مقرونة دائما بالاستيلاء على السلطة أو ممارستها,لذلك فان كل إجبار هو عنف,فالعنف هو كل الاعمال التمزيق والتدمير والأضرار التي يكون غرضها,واختيار أهدافها أو ضحاياها,والظروف المحيطة بها,وانجازها وآثارها ذات دلالات سياسية,أي انها تنحو الى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثاره على النظام الاجتماعي.وتختلف مظاهر العنف السياسي مابين اللجوء الى السلاح,واعمال التمرد,والاضطرابات العامة,والاغتيالات السياسية,والعصيان والانقلابات العسكرية,وللعنف السياسي علاقة بالايديولوجية السياسية السائدة في العمل السياسي.وهناك عوامل عديدة تدفع نحو ظاهرة العنف السياسي,من بينها العوامل البنيوية,والاستلاب السياسي,والحرمان,وعوامل عملية,ايديولوجية,وعوامل مادية,وتقاليد المجتمع,فضلاً عن اشكاله المختلفة على المستوى الوطني,أو على المستوى الدولي الذي يطلق عليه صفة الإرهاب.[5]

2- العنف ضد المرأة: وهو عبارة عن " سوء معاملة المرأة، يتجسد في سلوك عدواني ضدها يقوم به في كثير من الأحيان الزوج أو الأب أو الأخ أو أحد الأقارب، وحتى يمكن أن يقوم به شخص غريب, ويلحق بها ضررا ماديا كالضرب والجرح والحرق والاغتصاب أو ضررا معنويا كالإهانة والشتم والسب والتحقير أو كليهما معا.

3- انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة :وهي من أخطر الآفات الاجتماعية الراهنة التي تجتاح أغلب مجتمعات العالم بصفة عامة، ومجتمعات العالم الثالث بصفة خاصة, ولعل من أهم المؤشرات التي تعكس درجة خطورة هذه الظاهرة هي تزايدها وانتشارها على نطاق واسع وفي شتى انحاء العالم, فلقد ازداد انتشار السلوك العدواني في كثير من مجتمعات العالم ولاسيما في مجتمعات العالم الثالث وصار العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية يعكس الجانب ألانحرافي المهدد للبنية الاجتماعية للأسرة وللمجتمع , وبالنظر لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار جسمية ونفسية واجتماعية للمعتدى عليه، لم تعد ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة فردية فحسب ، بل أصبحت ظاهرة اجتماعية تهدد أمن واستقرار المجتمع على حد سواء.

لقد أوضحت التقارير الرسمية أن ظاهرة العنف ضد المرأة في تنامي مستمر, ففي إحصائيات تقدمت بها منظمة الصحة العالمية أنه من بين كل ثلاث نسوة في العالم تتعرض واحدة على الأقل في حياتها للضرب أو الإكراه على الجماع أو لصنوف أخرى من الاعتداء والإيذاء , وتشير آخر الدراسات أن العنف ضد المرأة صار الأسلوب الأكثر انتشارا للتعامل معها، ففي الأردن تشكل نسبة 47% من النساء يتعرضن للضرب بصورة دائمة، 95% من ضحايا العنف في فرنسا ، و8 نساء من 10 ضحايا العنف في الهند[6]. وإذا كان العنف ضد المرأة منتشرا في جميع أنحاء العالم، فإن الأمر خطير يستدعي مراجعة حقيقية لبنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الرجال والنساء.

على غرار هذه الدول فإن الجزائر كذلك تعرف تزايدا وانتشارا واسعا لظاهرة العنف ضد المرأة. فعلى الرغم من أن سلوك العنف غير مقبول يتنافى مع القيم الروحية والإسلامية، إلا أن الأبحاث والدراسات تؤكد تنامي هذه الظاهرة وتفشيها بطريقة مقلقة ومخيفة, فقد قامت الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة بدراسة حول العنف ضد المرأة في الجزائر، وأسفرت نتائج التقرير النهائي إلى أن امرأة من كل 10 نساء تتعرض للضرب المبرح يوميا في البلاد وتتراوح أعمارهن بين 19و64 عاما.

وأمام تفاقم هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة واستفحالها غدا الاهتمام بها أمرا مؤكدا نظرا لما يترتب عليها من آثار مدمرة على المستويين الفردي والاجتماعي, وفي هذا السياق يحاول العلماء على اختلاف تخصصاتهم تقديم تحليل وتفسير لفهم ظاهرة العنف، وخاصة العنف ضد المرأة، لأن معرفة الأسباب

يساعد لا محالة في إيجاد حلول لهذه الظاهرة الخطيرة فما هي إذأ مختلف المقاربات السوسيلوجية المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة ؟

4-المقاربات السوسيولوجية: حاول كثير من الباحثين الاجتماعيين إيجاد تفسير لظاهرة العنف بشكل عام، والعنف ضد المرأة بشكل خاص, وقد أفرزت محاولاتهم الكثير من وجهات النظر المختلفة والمتكاملة في نفس الوقت, ويمكن تصنيف هذه المحاولات إلى ثلاثة مداخل أساسية-:[7]

أولا: المدخل البيولوجي: يحاول أصحاب هذا المدخل إرجاع سلوك العنف إلى عوامل بيولوجية بحتة، حيث يرون أن الرجل بطبيعته التكوينية والبيولوجية يميل أكثر إلى استخدام العنف، وهذا ناتج عن زيادة في مستوى هرمون التستوسترونtestostérone- عند الرجل.ويقر أصحاب هذا المدخل أن الرجل يولد عنيف بطبعه بسبب التركيبة الفسيولوجية، ومن ثم يمارس العنف على غيره، وعلى المرأة بشكل خاص, فهذا المدخل يدعم فكرة ممارسة العنف ويبررها، على اعتبار أن الرجل يولد على هذه الفطرة، ومزود بهرمون تستوسترون، ومن ثم فإن التعاطي معها أمر طبيعي.[8]

وقد سادت هذه الفكرة طويلا، وغذت الكثير من الأفكار والمعتقدات، وأصبحت شائعة في كل الأوساط, إلا أن البحث العلمي تطور في هذا المجال، وتمكنت الأبحاث والدراسات الطبية من الوصول إلى اكتشاف عدم وجود ارتباط بين سلوك العنف وبين زيادة مستوى هرمون التستوسترون, إن هذا المدخل تجاهل العوامل الثقافية والاجتماعية في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة , فالعنف كسلوك تتدخل فيه عوامل بيئية واجتماعية نطرحها فيما بعد.

ثانيا: المدخل السيكولوجي(النفسي): يذهب أصحاب هذا المدخل إلى تفسير ظاهرة العنف بإرجاعها إلى أسباب كامنة في شخصية الفرد، وليست خارجة عنه, ويؤكد أصحاب هذا المدخل أن الطفل يمر في حياته بتجارب قاسية، تولد لديه سلوكيات عدوانية لها تأثير هام على سلوكه في المستقبل، لتصبح هذه السلوكيات العدوانية -مع مرور الزمن جزءا لا يتجزأ من شخصيته, ويرى أصحاب هذا المدخل أن السبب يعود في كثير من الأحيان إلى فقدان الطفل في المراحل الأولى من حياته الحب والحنان من طرف الوالدين، الأمر الذي يولد عنه سلوك عدواني يعوض من خلاله هذا النقص العاطفي, إذا فالتجربة غير السوية التي يمر بها الطفل هي أساس الانحراف، حيث تخلق لديه اضطراب واهتزاز في شخصيته.[9]

فالمرأة التي يمارس عليها العنف منذ الصغر يصبح لديها اعتقادا أنها إنسان يستحق التصرف معه بالعنف،وتتدعم هذه الفكرة من خلال الثقافة والمعتقدات السائدة,إلا أنه يمكن القول أن ممارسة العنف لا يرتبط في كل الأحوال باضطرابات في شخصية الفرد، فكثيرا ما تساندها ثقافة المجتمع ولا تقف ضدها,

من هنا فإن محاولة المدخلين السابقين في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة تبقى قاصرة ومنقوصة بسبب إهمالهما للعوامل الثقافية والاجتماعية التي تشكل أساس الفهم السوسيولوجي لظاهرة العنف ضد المرأة.

ثالثا: المدخل الثقافي الاجتماعي: يؤكد أصحاب هذا المدخل أن الثقافة بكل عناصرها ومضامينها تحدد السمات الأساسية لأي مجتمع والثقافة السائدة فيه ، والتي تتسم بالتسلط والعنف, وهذه الثقافة تنتقل إلى الأفراد وإلى طريقة تفكيرهم، فيكتسبونها عن طريق مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام المختلفة, ويأتي على رأس هذه المؤسسات الأسرة، فالمدرسة ثم المجتمع الكبير, وتعد الأسرة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أول بيئة تستقبل الطفل، وأقوى بيئة في التأثير على حياته، وفي بناء وتكوين شخصيته وتشكيلها, وإذا كانت الأسرة تقوم بعملية الإعداد والتهيئة للحياة الاجتماعية ، فهي المسؤولة عن عمليات التلقين والتطبيع الاجتماعي للفرد،وهي المسؤولة كذلك عن نقل ثقافة العنف للأطفال, وفي هذا الصدد يرى "تالكوت بارسونز" أن الوالدين أثناء تفاعلهما مع الطفل لا يقومان بأدوارهما الشخصية، بل يؤديان أدوارا ينظمها المجتمع، كما لا يحكم سلوكهما قيم شخصية، بل يمثلان قيم المجتمع السائدة أثناء تفاعلهما مع الطفل فاذا كان المجتمع يؤمن باختلاف أساليب التربية الموجهة للذكور، وأساليب التربية الموجهة للأناث، فإن عملية التنشئة الاجتماعية في هذه الحالة تتم وفق نمطين اجتماعيين مختلفين ,فكثيرا ما تنظر للذكر بأنه الأقوى، وله حق التسلط، في حين أن الأنثى ينظر إليها على أنها الأقل شأنا، ومن ثم ينطبع سلوك كل منهما بطابع خاص, من هنا فإن استعمال العنف ضد المرأة يكمن في انتشار ثقافة العنف وقبولها من طرف المجتمع بمختلف مؤسساته،الأمر الذي يترتب عنه إعطاء حد أدنى من الشرعية لاستخدام العنف، وخاصة العنف ضد المرأة .[10]

في هذا السياق يذهب "M.A.STRAUSS–ستروس " إلى القول أنه يصبح هناك حدا أدنى من الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد استخدام الأزواج للعنف مع زوجاتهم وفي هذه الحالة يكون المجتمع أكثر تسامحا مع الذكر، الأمر الذي يرسخ هذا النمط في أذهان الناس ، وفي معتقداتهم وتصوراتهم.

بناء على ما سبق يرجع أصحاب هذا المدخل الثقافي الاجتماعي تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة إلى انتشار ثقافة العنف وتدعيمها من طرف المجتمع عبر مؤسساته المختلفة فأسلوب التنشئة الاجتماعية هو الذي يمنح للرجل القوة وحق التسلط ، ويعد ذلك في تصورنا من أهم الأسباب الجوهرية المؤدية للعنف ضد المرأة .

من كل ما تقدم يمكن تصنيف المفاهيم التي ذكرت الى ثلاثة انواع من التعريفات :[11]

أ .التعريفات الدولية : وتتعلق بالتعريفات التي وردت في المواثيق والاتفاقات الدولية المختلفة. ب .التعريفات العامة: وتتعلق بالمصطلحات التي يستخدمها المختصون ومقدمو الخدمات عند التعامل مع حالات العنف ضد المرأة.

ج .التعريفات القانونية : وتتعلق هذه بتعريفات القوانين الوطنية المختلفة للجرائم الناتجة عن العنف ضد المرأة.

وسنحاول تلخيص أهمها فيما يلي:

1- التعريفات الدولية: عرفت منظمة الصحة العالمية في تقرير الصحة والعنف 2005 بانه الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية)أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة من الأشخاص أو المجتمع بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان حدوث إصابة أو موت أو . إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان.

وإن الاعتراف بمسالة العنف ضد المرأة والتمييز القائم ضدها مر بتطورات تاريخية مهمة، وما الاعتراف الدولي بهذه القضية إلا نتيجة لسنوات من العمل على جميع الأصعدة، ومن أهمها المؤتمرات الدولية ومواثيق الأمم المتحدة.

ولقد ركزت المبادرات المبكرة لمعالجة العنف ضد المرأة على الصعيد الدولي بالدرجة الأولى على الأسرة، إلا أن خطة العمل العالمية للمرأة التي اعتمدها المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة في مدينة مكسيكو في سنة 1975 م لفتت الانتباه إلى ضرورة وضع برامج تعليمية وطرق لحل النزاع العائلي تضمن الكرامة والمساواة والأمن لكل فرد من أفراد الأسرة، لكنها لم تشر بصراحة إلى العنف، غير أن محكمة المنظمات غير الحكومية التي عقدت بالتوازي مع المؤتمر في مدينة مكسيكو والمحكمة المعنية بالجرائم الموجهة ضد المرأة التي عقدت في بروكسيل عام 1976 م أبرزها أشكال من العنف ضد المرأة أكثر بكثير .

وقد اعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد في" سان فرانسيسكو "في عام 1945 م أول معاهدة دولية تشير في عبارات محددة إلى تساوي الرجال والنساء في الحقوق.

كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 م رفضه التمييز على أساس الجنس في مادته الثانية، ورفضه للاسترقاق والاستعباد في المادة الرابعة، والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية في المادة الخامسة, وأشار في المادة رقم 16 إلى سن الزواج الذي هو سن البلوغ، والتساوي في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله .ونصت المادة الثانية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

"لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات".

كما ربط المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان– والذي صدر عنه ما يعرف باعلان وبرنامج عمل فينا 1993 م بين العنف والتمييز ضد المرأة، الفقرة رقم 38 ، وبين أن مظاهر العنف تشمل المضايقة الجنسية، والاستغلال الجنسي، والتمييز القائم على الجنس والتعصب والتطرف ,وقد جاءت الفقرة كما يلي" يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة، والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال والاتجاربالمرأة، والقضاء على التحيز القائم على الجنس في إقامة العدل، وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة كالعادات والتعصب الثقافي والتطرف الديني" .

وأشارت وثيقة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995 م "أن العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال تعسف سواء حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة" .

ب– التعريفات العامة: اختلف مفهوم العنف ضد المرأة من قبل المؤسسات المختلفة ,إلا أن الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة،هو التعريف الذي استندت إليه الاستراتيجية العربية لحماية المرأة من العنف في 2010 ، قد تمكن من تقديم مفهوم قد يكون شاملا آخذا بعين الاعتبار ما هو جوهري في التعريفات المتواجدة, حيث يعرف العنف ضد المرأة بانه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بافعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

وقد حدد الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة DEVAW في المادة رقم 01 العنف ضد المرأة بانه " أي اعتداء مبني على أساس الجنس يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي أو نفسي للمرأة كما يشمل ايضا التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريات، سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة " .

أشكال العنف : [12]

جاء في المادة رقم (2) أنه يفهم بالعنف ضد المرأة انه يشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة، بما في ذلك الضرب، والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة من الإناث، والعنف المتصل بالمهر، واغتصاب الزوجة، وختان الإناث، وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي المرتبط بالاستغلال.
(ب) العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام، بما في ذلك الاغتصاب، والتعدي الجنسي، والمضايقة الجنسية، والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء. (ج)العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع. وهذا التعريف يستخلص المعايير التالية:

-يقوم على أساس الجنس ولا يمكن أن انحرافا اجتماعيا كما يعتقد البعض

-يمارس في كل الفضاءات الخاصة من قبل أفراد العائلة، مثل :الأزواج، والآباء، والإخوة والأقارب .وفي المجال المهني من قبل الزملاء، والمديرين. وفي الفضاء العام من طرف ممثلي الدولة أو أي مواطن في الشارع

- يمكن ان يكون جسديا او جنسيا أو معنويا وياخذ أشكالا متعددة.

-يمكن أن يمارس بفعل القانون السائد أو العادات والتقاليد.

-يحد من تحقيق المساواة بين الجنسين ومن الأمن والحرية أو السلامة والكرامة.

-ينتهك حق النساء في الحياة.

- يحرمها من حقها في المساواة والتحرر من جميع أشكال التمييز.

وبالمحصلة فإن العنف قائم على علاقة قوى غير متكافئة، ومستمد من جذور تاريخية لممارسات اجتماعية على مر الزمن وهو لا يرتبط بمجتمع دون آخر، ومن هنا تاكيد على أنه قضية ذات بعد ثقافي، ويمارس هذا العنف في الأسرة أو المجتمع أو أماكن العمل، كما أنه يظهر في وقت الحروب ...إلخ والمشكلة الكبرى هو ما يخلفه هذا العنف من دمار على المرأة ذاتها وعلى المجتمع ككل.

هذا وتؤمن منظمة المرأة العربية بان مفهوم العنف لا يقتصر على الإيذاء البدني أو الجسدي[13]، وإنما يتسع مفهومه ليشمل سائر مظاهر ممارسة التمييز ضد المرأة وحرمانها من أي من حقوقها الإنسانية. يشمل ذلك

- الحرمان من التعليم

- الحرمان من العمل

- الحرمان من المشاركة السياسية
- الحرمان من الخدمات بانواعها مثل الخدمة الصحية وغيرها
- مختلف أشكال التمييز ضدها داخل الأسرة وفي أماكن العمل
- العنف ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة
- العنف الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية .

ج- التعريفات القانونية:

وتتعلق بتعريفات القوانين الوطنية المختلفة للجرائم الناتجة عن العنف ضد المرأة .ومن الناحية القانونية يعرف مصطلح العنف بانه "سلوك يصدره الفرد بهدف إلحاق الأذى أو الضرر بفرد آخر يحاول أن يتجنب هذا الإيذاء، سواء كان بدنيا او لفظيا وسواء تم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أفصح عن نفسه في صورة الغضب أو العداوة التى توجه إلى المعتدى عليه، وبالتالي يعاقب عليه القانون في كل دولة حسب نسبته وحجمه وأثره". ويعني العنف ضد المرأة من الناحية القانونية ان تكفل الدولة حماية للمرأة من كل أشكال العنف بحيث تكفل لها المساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وإزالة كل القيود التي تعرقلها .

المبحث الثاني : تأثير جائحة كورونا على العنف ضد المرأة

قبل بداية تفشي جائحة كوفيد-19 ،أظهرت الإحصائيات أنه بالرغم من التحسينات الكبيرة المسجلة في العقد اماضي، في جميع الفئات تقريبا (الصحة والتعليم وصنع القرار والحياة االجتماعية وسوق العمل)، استأثرت النساء في دول العالم بمستويات تختلف عن متوسط الرجال ولا ترقى إلى المتوسط العالمي على العديد من المؤشرات,وازاء الجائحة، تتصدر اليوم النساء دواعي القلق العام في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي[14]، كونهن يعانين أكثربسبب الضغوط الإقتصادية والإجتماعية الإضافية الناجمة عن التحول الجذري والسريع بعيدا عن الحياة الطبيعية, فالنساء تواجه مخاطر صحية متزايدة، ونقص في الفرص الإقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي، والعنف العاطفي والجسدي والنفسي، فضلا عن ارتفاع حالات التعرض للوصم والتمييز. ويظهر مؤشر التنمية الجنسانية GDI ،على سبيل المثال، مدى تأخر النساء عن نظرائهن من الرجال، وكم تحتاج النساء للحاق بركبهم على مستوى كل أبعاد التنمية البشرية, وهو ما اعتبر غاية في الأهمية لفهم الفوارق الحقيقية القائمة بين الجنسين على مستوى إنجازات التنمية البشرية ومفيدا في عملية تطوير السياسات والبرامج, وعلى الرغم من إدخال البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحسينات كبيرة على نتائج مؤشر التنمية الجنسانية في

العقد الماضي, فإن الجائحة وتداعياتها قد تقوض هذه الجهود والإنجازات, وقد سجل متوسط المنظمة على مؤشر التنمية العاملية بنسبة أقل من متوسطي العالم والدول النامية الأخرى, وإذا لم يتم تخفيف الآثار الإجتماعية للجائحة بشكل فعال، فقد يؤدي ذلك إلى تراجع درجات المنظمة على مؤشر التنمية الجنسانية بسبب العبء الإضافي الذي تتحمله النساء في مواجهة كوفيد-19.

وقد ذكرت دراسة حديثة للمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية عن تصاعد موجات العنف ضد النساء بالتزامن مع جائحة كورونا، حيث أشارت الى أن الأمم المتحدة رصدت بالفعل هذه الظاهرة وهو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة للخروج في بيان مصور دعا فيه الحكومات والدول إلى حماية النساء والفتيات من العنف الأسري، ونوه إلى أنه مع تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وتنامي المخاوف من جراء جائحة كورونا شهدنا طفرة عالميّة مروعة في العنف المنزلي.

وأكدت الدراسة التى أعدتها الدكتورة عزة هاشم تحت عنوان "جائحة الظل": هل ساهم فيروس كورونا في تصاعد العنف ضد النساء في العالم؟[15], أن هناك علاقة بين الأزمات والعنف ضد المرأة بشكل عام تناولتها العديد من الدراسات والمسوح، فقد أكدت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على إثر الأزمات زيادة معدلات العنف المجتمعي والمنزلي ضد المرأة، وفي ظل ما تم ذكره من تصاعد في معدلات العنف الموجه ضد النساء, في العديد من دول العالم.

يمكننا إجمالًا هنا الحديث عن عدة مداخل ساهم من خلالها فيروس كورونا في زيادة العنف ضد النساء.

1- تزايد العنف ضد المرأة في أوقات الأزمات[16]: يتزايد العنف ضد النساء في أوقات الأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من تبعات وشعور بانعدام الأمن الاقتصادي، وهي العلاقة التي بدت بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩ والكوارث الطبيعية مثل زلزال كرايستشيرش. فقد كشف مسح أُجري في مايو ٢٠٠٩، وتضمن أكثر من ٦٠٠ ملجأ للعنف المنزلي في الولايات المتحدة، أن ٧٥٪ أبلغوا عن زيادة في النساء اللواتي يطلبن المساعدة منذ سبتمبر ٢٠٠٨، أي تزامنًا مع بداية الشعور بالانكماش الاقتصادي. وخلال الانهيار المالي في اليونان، أبلغت الشرطة اليونانية عن زيادة بنسبة ٥٣.٩٪ في العنف العائلي في عام ٢٠١١.

وعندما قامت عالمة الاجتماع "كلير رينزيتي" وزملاؤها بإعادة تحليل لنتائج الأبحاث التي أُجريت في الولايات المتحدة، وجدوا دليلًا على وجود علاقة بين الضغط الاقتصادي والإيذاء المنزلي. وفي الوقت الراهن يتزايد العنف المنزلي تزامنًا مع سياسات الإغلاق والحجر الصحي، وما يترتب عليه من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعديد من الأسر. لقد أدى الوباء إلى تباطؤ عالمى، وتفكك اقتصادي

هائل، وإغلاق العديد من المشروعات والأعمال التجارية، مما جعل شبح البطالة يخيم على أعداد هائلة من البشر، وهو ما سينعكس بصورة حتمية في تزايد معدلات العنف داخل المنزل، وخاصة العنف الموجه ضد النساء.

2- التوترات والضغوط النفسية: لا شك أن ما سبق ذكره من ضغوط اقتصادية بالإضافة إلى المخاوف المتزامنة من المرض ومن الفقر وغيرها ترتبط باستراتيجيات التأقلم السيئة، مثل: تعاطي المخدرات، والعنف، وسوء المعاملة، بالإضافة إلى الرغبة في التحول نحو البحث عن مصدر قوة وسلطة بديلة. يبدو كل هذا بوضوح لدى الشركاء العنيفين تحديدًا، والذين يُهيئ لهم الوباء بيئة خصبة لممارسة العنف.

3- الحظر: تشير العديد من المؤشرات إلى أن العنف المنزلي يزداد خلال التجمعات العائلية، حتى خلال المناسبات السعيدة والاحتفالات، مثل الأعياد والعطلات, وقد أكدت العديد من المؤشرات ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة عندما يكون أفراد الأسرة مجتمعين في ظل ظروف إرغامية لفترة طويلة من الزمن. وبالتالي، من غير المتوقع أن يؤدي الحظر الناجم عن وباء كورونا المستجد إلى نتائج مختلفة؛ بل إن العديد من الباحثين يرجحون أن الإغلاق يمثل بيئة مهيِّئة لممارسة ما أطلقوا عليه اسم "الإرهاب الحميم". كما صرحت وزيرة العدل الفرنسية "مارلين شيابا" بأن "الحظر هو أرض خصبة للعنف المنزلي".[17]

4- التباعد الاجتماعي وصعوبة تلقي الدعم: في ظل ما فرضته الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء كورونا من تباعد اجتماعي، أصبحت القدرة على طلب وتلقي الدعم مقيدة، وأصبح لزامًا على النساء التواجد مع أزواج أو أفراد أسرة مسيئين لفترات طويلة، مع عدم القدرة على تلقي الدعم النفسي من الأصدقاء أو الأقرباء أو المؤسسات المعنية. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنه مع زيادة الموارد للتعامل مع الفيروس، تم تقليص الخدمات المقدمة لضحايا العنف. ومع انشغال الدول بمواجهة الوباء أصبحت المنظومة الصحية والأمنية وملاجئ الإيواء منشغلة بالتصدي للوباء وتبعاته، ومن هنا أصبح من الصعب على النساء اللجوء لطلب الدعم الرسمي أو الشخصي في حال تعرضهن للإساءة.

وقد أفاد 47.76 ٪ من المجيبين عبر الإنترنت أنهم لاحظوا تغيرات نوعية في طبيعة العنف ضد المرأة المرتكبة خلال حالة فترة الطوارئ الصحية تتجلى أهم الدوافع و ألأسباب النوعية و الكمية خلف هده التغييرات التي عرفها العنف و المصرح بها فيما يلي:

- إلزامية التعايش 24/24 ساعة طيلة 7 أيام في مساحات محدودة و ضيقة
- نظرا للأوضاع الاقتصادية الناتجة عن فقدان العمل و الدخل لعضو و أحيانا جميع أعضاء الأسرة؛
- تضاعف الأعباء على النساء سواء الأعباء المنزلية خلال فترة الحجز هده مع إضافة

- مسؤوليات جديدة من قبيل تعليم الأطفال عن بعد نتيجة إغلاق المدارس6 وضعية الهشاشة في العمل و التهديد بفقدان العمل
- فراغ أماكن العمل من خلال تناقص العمال و فراغ الشوارع و الأماكن العامة.

انعكاسات على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للنساء:

- فقدان العديد من النساء لمصدر رزقهن خصوصا النساء اللواتي يشتغلن في مهن حرة غير مهيكلة
- عدم التمكن من الحصول على دعم الدولة الذي المخصص إثر جائحة كوفيد 19 لأنهن: - لا يعرفن القراءة والكتابة - لأنهن لا يملكن هاتف نقال خاصة أن الرسائل المتعلقة بكود الاستفادة تبعت عبر الهاتف
- العديد من نساء وجدن أنفسهن بدون عمل بدون ذخل (العاملات في الجنس - البائعات المتجولات - العاملات بالحمامات - العاملات بالمقاهي، النساء العاملات في الفرق الموسيقية الشعبية)
- تعرض بعض النساء للتشرد و فقدان سكنهم لعدم قدرتهم على أداء سومة الكراء
- تعليق المحاكم للقضايا المتعلق بقضايا الأسرة كالطلاق و النفقة

تعليق العمل بالمحاكم جعل العديد من النساء في وضعية قانونية غير مريحة خاصة بالنسبة اللواتي استوفين كافة إجراءات الطلاق و كن في انتظار النطق بالحكم و جدن أنفسهن مضطرات للعيش تحت سقف واحد مع أزواجهن و منهن من أصبحن يتعرضن للمضايقات و الإبتزاز من أجل التنازل عن طلب الطلاق و عن المطالبة بالنفقة. [18]

تصنيف النساء : وفق ما تقدم يمكن تصنيف النساء الأمهات الى [19]

أ- النساء الأميات :

-عدم القدرة على متابعة دراسة أبنائهم عن بعد .
-عدم القدرة على استعمال الوسائل التكنولوجية من أجل الحصول على الدعم
-عدم القدرة على استعمال الوسائل التكنولوجية من أجل الحصول التبليغ عن العنف
-عدم القدرة على استعمال الوسائل التكنولوجية من أجل التواصل مع المدرسة و مساعدة أبنائهم

ب- النساء الفقيرات:

-عدم القدرة على إعالة أسرهن و توفير الحاجيات الغذائية أو التطبيب
-عدم القدرة على اقتناء التعبئة للهاتف أو الإنترنيت
-تعرض النساء بدون مأوى للاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والاهانة والعنف الجسدي والاغتصاب

ج- النساء في وضعية إعاقة:

-التعامل معهن على أنهن عالة على المنزل
-عدم القدرة على استيعاب كل ما يتعلق بالجائحة و الوقاية منه
-استغلالهن في الأعمال المنزلية
-استغلالهن جنسيا
-عدم القدرة على الوصول للخدمات الاجتماعية أو الطبية اللازمة لأبنائهم
-حرمان الفتيات في وضعية إعاقة البصرية من تتبع الدراسة عن بعد لان البرامج لم تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخصوصية في مجال الإعاقة معانات هده الفئة من غياب مجموعة من الأنشطة و الخدمات التي عادتا توفرها لها مراكز الاستقبال و الجمعيات
-عدم قدرة للفتيات ذوات الإعاقة البصرية مواكبة الدراسات عن بعد

د- النساء العاملات في الجنس:

-وقف عملهم عدم قدرتهم على الحصول على أي تعويض من طرف السلطات
-حرمانهم من رخص التنقل الممنوحة لكل أسرة
-وقوعهم تحت الإبتزاز و الاستغلال من طرف بعض الزبائن
-التعرض للعنف من طرف أسرهن بعد اضطرارهن للعودة لمنزل العائلة

هـ- النساء الطالبات والمدرسات:

-تحول في وضعيتهن من طالبات لربات بيوت
-الحرمان من طرف الأب و الأخ من التعلم عن البعد باعتبار ذلك بدون جدوى
-عدم القدرة على الحصول على تعبئة الهاتف أو الإنترنيت من أجل الدراسة
-فرض عليها تغيير لباسها و طريقة تصرفها و التأقلم مع وضعيتها في المنزل كمسئولة عن التنظيف

و- النساء المهاجرات :

النساء العربيات العالقات خارج بلدانهم:

-عدم قدرة بعض النساء تدبر امور المعيشة اليومية و العودة لمنازلهم
-فقدانهم لعملهم
-رفض بعض السلطات الدولية تمكينهن من تراخيص التنقل
-عدم استفادتهن من أي تعويض بالرغم من فقدانهم لعملهن
-عدم القدرة على الوصول للخدمات الصحية

خسائر المرأة العربية : عانى الشرق الأوسط من أدنى نسبة في العالم لمشاركة المرأة في سوق العمل قبل وباء كورونا إذ بلغ المتوسط الإقليمي نسبة 27 بالمائة، وفقا لبيانات البنك الدولي. بيد أن الوضع تفاقم فيما بعد، حسبما أشار تقرير صدر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة.[20]

وأضاف التقرير أن الدول العربية تعاني من ثاني أكبر انخفاض في عدد النساء العاملات بعد قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، إذ وصلت النسبة بين النساء في البلدان العربية إلى 4,1 بالمائة مقارنة بنسبة 1,8 بالمائة بين الرجال بين عامي 2019 و2020. وجاء في التقرير أن "الخسائر غير المتناسبة في الوظائف التي تكبدتها المرأة خلال وباء كورونا سوف تستمر في المستقبل القريب

عقبات أمام عمل المرأة: في ظل ارتفاع معدل العنف ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبرز أهمية فتح آفاق جديدة وتقليل الحواجز المجتمعية والهيكلية أمام المرأة، إذ يعد هذا أكثر الطرق استدامة لدعم النساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي , فزيادة مشاركة المرأة في مجال العمل يمكن ان تساعد في حماية المرأة مرتين , وفي هذا السياق، أوضحت روش :[21]

أولا: تقليل الفترة الزمنية التي تقضيها المرأة مع الشخص الذي يسيء لها،

وثانيا: فإن هذا سيوفر للمرأة درجة ما من الاعتماد الاقتصادي بعيدا عن الشخص الذي يسيء لها".

بيد أن توفير إطار عمل مناسب يقع بشكل أساسي على عاتق الحكومة، وفقا لما أشارت إليه روش. وأضافت "عندما استطلعنا آراء الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن العوائق الملموسة حيال انضمام المرأة إلى سوق العمل، فكانت الإجابة أن الحواجز الهيكلية هي الأكثر شيوعا بمعنى الحواجز التي يمكن للحكومات أن تؤثر عليها. وهذه الحواجز تتمثل في الافتقار إلى خيارات تتعلق برعاية الأطفال أو نقص وسائل النقل وأيضا انخفاض الأجور." وشددت روش على أنه إذا تمكنت الحكومات من خلق سياسات تفضي إلى زيادة وسائل النقل العامة وبرنامج رعاية الأطفال المبكرة وأيضا برامج رعاية الأطفال بعد العودة من المدارس بالإضافة إلى زيادة معدلات الأجور، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في معدل النساء المستقلات اقتصاديا في الشرق الأوسط". وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية لهذا العام أيضا إلى أن نسبة العمالة إلى السكان بالنسبة للنساء ستظل عند 14,3 بالمائة فقط مقارنة بنسبة 70,8 بالمائة للرجال.

اما صندوق النقد: فقد حذر صندوق النقد الدولي من أن ظاهرة العنف الأسري تهدد نحو اثنين في المئة من الناتج الإجمالي العالمي، في الوقت الذي تكافح فيه الحكومات للخروج من الأزمات العنيفة التي خلفتها جائحة كورونا، وتسببت في تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية عالمياً وعلى مستوى الحكومات.

وأشار في تقرير حديث إلى أن "جائحة الظل" التي تعرف بالعنف الأسري تحدث زيادة في الاعتداء الجسدي والجنسي والعاطفي على النساء، وسط عمليات الإغلاق والاضطراب المجتمعي الناجم عن الأزمة الصحية العالمية. وفي نيجيريا، زاد عدد حالات العنف المبلغ عنها والمرتبطة بعمليات الإغلاق التي تزامنت مع جائحة كورونا بأكثر من 130 في المئة. وفي كرواتيا، زادت حالات الاغتصاب المبلغ عنها بنسبة 228 في المئة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020 مقارنة بعام 2019.

خطورة مرتفعة من التعنيف الأسري: قالت دوبرافكا سيمونوفيتش، خبيرة أممية معنية بقضايا العنف ضد المرأة: "من المرجح جدًا أن تزيد معدلات العنف المنزلي المنتشرة حسبما توضح لنا تقارير الشرطة الأولية وخطوط الإبلاغ الساخنة، بسبب إجراءات الحجر المنزلي الذي أدى إلى انعدام أو تقليل خدمات مساعدة الضحايا وجمعيات الدعم المجتمعي وتدخلات الشرطة"، وبحسب قولها فإن الأمور تزداد سوءًا لأن القيود على الحركة والمال والإحساس العام بعدم اليقين، عوامل تشجع جميعها على الإجرام وتزيد الجناة سلطةً وسطوةً.[22] ، كما أنها أضافت أن حالة الطوارئ الحاليّة زادت من ثقل الأعباء على النساء ما بين التزاماتها تجاه وظيفتها والعمل المنزلي وما يشمله من رعاية الأطفال ومسؤوليات عائلية أخرى مثل رعاية الأقارب المسنين، مشيرةً إلى 3 أنواع من النساء قد يكن الأكثر تعرضًا لخطر العنف المنزلي، الأول ممن يتعايشن مع احتياجات خاصة، والثاني المهاجرات دون أوراق ثبوتية، والثالث ضحايا الاتجار بالبشر.

ودعت سيمونوفيتش الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات الضرورية والعاجلة تجاه ضحايا هذا العنف، وطالبت بعدم تعليق إجراءات حماية الضحايا وحثتها على مواصلة مكافحة العنف المنزلي في زمن انتشار كوفيد-19، ولكن بطرق جديدة ومبتكرة لأن الاتصال هاتفيًا لطلب المساعدة قد يكون خطرًا في سياق ظروف الحجز المنزلي الشائعة اليوم، وطالبت بتوفير خدمات المساعدة عبر الدردشات عبر الإنترنت وخدمات الرسائل النصية للضحايا.

المبحث الثالث : دور الأمم المتحدة في مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة

لقد أقرت قمة الألفية الثالثة سنة 2000 ان الأمن الإنساني يظل مهددا بالمشاكل المزمنة فضلا عن تحديات أخرى جديدة وجب مجابهتها من أجل أن تحيا شعوب العالم أجمع في منأى عن الحاجة والخوف, ومن أجل تحقيق هذا الهدف أنشئت لجنة مستقلة للأمن الإنساني بهدف النهوض بالمفهوم وتعبئة الإجراءات المحددة لدعم تحقيقه, وفي سنة 2003 أطلقت اللّجنة مبادرة الأمن الإنساني التي تركز على وسائل حماية وتمكين جميع البشر.[23]

ويؤكد نسق الأمن على أن الحرية والأمن على المستوى الوطني هما نقطة الانطلاق نحو تحقيقهما على المستوى الفردي، حيث ينظر إلى المرأة على انها أداة تغيير من أجل الدفاع عن الأمن الإنساني

ليس فقط لأنها تعاني أكثر، ولكن لتطلعها للأمن، ومن هذا المنطلق يجب أن تشارك المرأة في مختلف ميادين إدارة شؤون الدولة والمجتمع لتكون قادرة على تحقيق التحرر من الخوف والحاجة, من هنا نرى أن نموذج الأمن الإنساني الذي تبناه تقرير اليونيفيم تعد مجرد القضاء على العنف ضد المرأة، حيث أنه يشمل العدل الاجتماعي، والتنمية المستدامة، وعليه لن تكون هناك استراتيجيات سلام قوية بدون مشاركة النساء، على اعتبار أن بناء السلام نشاط مجتمعي يتم تحديده والدعوة إليه من المستويات القاعدية في منظومة الأمم المتحدة تقوم سلسلة من الهيئات والمكاتب والوكالات بتنفيذ برامج محددة بشأن العنف ضد المرأة، و تشمل جهوداً لمعالجة هذا العنف في إطار المهام المفوضة إليها وأهدافها الإجمالية, وتشير دراسة استقصائية لهيئات الأمم المتحدة إلى أن ٣٢ من هذه الهيئات تقوم بعمل ما بشأن العنف ضد المرأة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني, ويغطي هذا العمل كثيراً من جوانب العنف ضد المرأة، تتراوح من العنف العائلي والعنف بين الأشخاص إلى العنف ضد المرأة في حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع.

ويشمل عمل هيئات الأمم المتحدة أيضاً جهوداً للقضاء على الاتجار بالنساء ومنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في كل بلد يوجد فيه حضور للأمم المتحدة، بما في ذلك موظفي الأمم المتحدة وموظفين آخرين , ويولى الآن مزيد من الانتباه لدور الرجال والأولاد في منع العنف ضد المرأة, ويلقى دور العنف ضد المرأة كعائق للتنمية انتباهاً متزايداً, وتستجيب الهيئات للصلات بين العنف ضد المرأة والمجالات الأخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، وتساهم بجمع البيانات وزيادة قاعدة المعرفة بمختلف أشكال ومظاهر العنف ضد المرأة.[24]، وما زالت الفجوات والتحديات قائمة ويلزم بذل جهود لتحقيق رد أكثر شمولية وأفضل تنسيقاً في المنظومة بأسرها على العنف ضد المرأة، لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

1- تنفيذ الأطر القانونية والسياسية التي تسترشد بها منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه
2- جمع البيانات والبحوث
3- رفع مستوى المعرفة والاتصالات ونشر الممارسات الجيدة
4- الرد المنسق على الصعيد الوطني
5- تعبئة الوارد
6- آليات التنسيق على الصعيد الدولي

وقد أنشئت فرقة عمل تابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، تهدف إلى تحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتعزيز الجهود الرامية إلى معالجة العنف ضد المرأة , ومما يذكر أن الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى

القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، يدعم مشاريع ابتكارية ومحفزة في مختلف أنحاء العالم، تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة.[25]

تناولت مؤسسات إقليمية العنف ضد المرأة أيضاً, ومن بين المعاهدات الإقليمية اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضدالمرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيليم دو بارا), والبروتوكول للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا واتفاقية رابطة جنوب شرقي آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء / الفرع السادس, وتشمِل المبادرات المتخذة على الصعيد الإقليمي في إفريقيا الإضافة الخاصة المعنية بالقضاء على كل أشكال العنف ضد النساء والأطفال ١٩٩٨ إلى الإعلان المتعلق بنوع الجنس والتنمية الصادر عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ١٩٩٧, وعلى الصعيد الأوروبي التوصية 5 في٢٠٠٢ الصادرة عن لجنة مجلس وزراء أوروبا إلى الدول الأعضاء بشأن حماية المرأة من العنف .

هذه المبادرات الإقليمية التي تستعين بمعلومات من قبل المعايير الدولية بشأن العنف ضد المرأة، تنشئ آليات إقليمية، بما في ذلك هيئات رصد، لمنع هذا العنف والقضاء عليه,وتوسع بعض المبادرات الإقليمية زيادة عن المعايير القائمة فالبروتوكول للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا مثلاً وسع التعر يف الوارد في الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة بأن أَدخل في نطاقه العنف أو الضرر الاقتصادي, وتؤكد اتفاقية بيليم دو بارا حق المرأة في التحرر من العنف في الحياة العامة والخاصة على السواء، وتفرض عدداً من الواجبات على الدول في هذا الصدد, وتؤكد أيضاً الصلة بين العنف وتمتع المرأة بكل الحقوق الأخرى.

أبرز الاتحاد البرلماني الدولي دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد المرأة في كل الميادين, وسنت دول عديدة تشريعات ورسمت سياسات وبرامج لمعالجة العنف ضد المراة , واعتمدت بعض الدول خططاً تشمل بوجه العموم تدابير داعمة للضحايا/الناجيات, ورفع مستوى المعرفة، والتعليم، والتوعية, والتدريب وبناء القدرات, ومحاكمة مرتكبي العنف ومعاقبتهم وإعادة تأهيلهم, غير أن التقدم لم يكن متوازناً, فمعظم البلدان ما زالت تفتقر إلى نهج منسق متعدد التخصصات يشمل نظام القضاء الجنائي، والعناية الصحية، وخدمات أخرى، ووسائط الإعلام، ونظام التعليم.

إن اختلاف مستويات النشاط الرامي إلى معالجة العنف ضد المرأة في البلدان المنفردة يجعل من الصعب تقييم النجاح الإجمالي للجهود الوطنية, وتصبح المقارنات أكثر صعوبة لأن مظاهر العنف ضد المرأة تتفاوت بتفاوت السياق الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي, أن من الواضح أن العنف ضد المرأة يظل حقيقة مدمرة في كل أنحاء العالم، ولذلك فإن تنفيذ المعايير الدولية والإقليمية الرامية إلى القضاء على هذا العنف يشكِّل أولوية عاجلة, ويمكن لاستراتيجيات القضاء على وباء كورونا أن تستفيد من

ممارسات واستراتيجيات واعدة متنوعة لمعالجة العنف ضد المرأة، سبق تطبيقها في بلدان تقع في أنحاء مختلفة من العالم.[26]

والعنف يمنع المرأة من المساهمة في التنمية والاستفادة منها، بتقييد خياراتها والحد من قدرتها على التصرف, والعواقب الناتجة عن ذلك على النمو الاقتصادي والحد من الفقر يجب أن تكون موضع الاهتمام الرئيسي للحكومات , والعنف ضد المرأة يقوض إمكانيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويضيق عليها، بما في ذلك الأهداف المحددة في مجالات الفقر، والتعليم، وصحة الأطفال، ووفيات الأمهات، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز)، والتنمية المستدامة بوجه عام, وما لم يولَ انتباه لإدراج منع العنف ضد المرأة وإصلاحه في البرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن العواقب الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذا العنف يمكن أن تحد من الفوائد المحتمل تحقيقها . وقد صدرت عن الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة مبادئ توجيهية بشأن العنف ضد المرأة وتعتبر مرجعا ومنها –:[27]

1- اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مبادئ توجيهية للتدخلات بشأن العنف القائم على أساس الجنس في الأوضاع الإنسانية: التركيز على منع العنف الجنسي والاعتداء الجنسي وتدابير خاصة للحماية منهما 2006م.
2- نشرة الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من العنف الجنسي والاعتداء الجنسي ٢٠٠٣م.
3- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مبادئ وتوجيهات بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص ٢٠٠٢ م.
4- الأمم المتحدة–الموئل، برنامج المدن الأكثر أمناً، مبادئ توجيهية لإجراء مراقبة السلامة
5- مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مبادئ توجيهية للمنع والرد على العنف القائم على أساس الجنس ضد اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا ٢٠٠٢ م.
6- مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مبادئ توجيهية بشأن الحماية الدولية، والاضطهاد المتصل بالجنس في سياق المادة الأولى ألف –2 – من اتفاقية عام ١٩٥١ م /أو بروتوكول عام ١٩٦٧ المتصل بحالة اللاجئين 2002 م.
7- برنامج الأغذية العالمي، تعميمات المدير التنفيذي حول تنفيذ نشرة الأمين العام بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي
8- منظمة الصحة العالمية، مبادئ توجيهية للعناية الطبية -القانونية لضحايا العنف الجنسي ٢٠٠٣ م.
9- منظمة الصحة العالمية، مبادئ توجيهية للأخلاق والسلامة لمقابلة النساء المتجر بهن ٢٠٠٣ م.
10- منظمة الصحة العالمية، توصيات بشأن الأخلاق والسلامة في بحوث العنف العائلي ١٩٩٩م.

المبحث الرابع : واقع العنف ضد المرأة في ظل جائحة كورونا دراسة حالة المرأة العربية

يحيي العالم في25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ذكرى اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وسط احتفالات وفعاليات وكلمات، تتكرر كل عام لكنها لاتسفر في النهاية، وفق مراقبين،عن أية إجراءات ملموسة على أرض الواقع، تنهي العنف الذي يمارس، ضد النساء والفتيات في العالم، في صور شتى .[28]، أما الجديد الذي كسر نمط التكرار، فهو دخول جائحة كورونا وتداعياتها، على خط الاحتفاء بالمناسبة، إذ تؤكد الأمم المتحدة، صاحبة الاحتفال السنوي على موقعها، على أنه ومنذ تفجر فيروس كوفيد–19، فإن المعلومات والتقارير، المتوافرة من العاملين في الخطوط الأمامية، تظهر زيادة كبيرة في كل أنواع العنف، الذي يمارس ضد النساء والفتيات، خاصة العنف المنزلي.

وتصف الأمم المتحدة هذا العنف المتنامي، بأنه جائحة الظل الموازية لجائحة كورونا، وتدعو العالم للعمل جميعا على وقفه، وبجانب حديثها عن تنامي جائحة الظل، المتمثلة في العنف ضد المرأة، تشير المنظمة إلى أن الإجهاد الذي أحدثه كوفيد–19، في قطاع الخدمات الصحية، أحدث بدوره اجهادا موازيا، في قطاع الخدمات الأساسية، مثل ملاجئ العنف المنزلي، وخطوط مساعدة الضحايا.

وكانت بيانات نشرتها الأمم المتحدة، نهاية أيلول/سبتمبر 2021، قد أظهرت أن تدابير الحجر المنزلي، أدت إلى ازدياد عدد الشكاوى، والبلاغات الموجهة إلى السلطات، بشأن حالات عنف أسري، بنسبة 30 % في قبرص و33 % في سنغافورة، و30 % في فرنسا، و25 % في الأرجنتين، وفي كل البلدان التي اضطرت إلى اتخاذ تدابير لتقييد التنقلات، في مسعى للجم تفشي الفيروس، وجدت النساء وأطفالهن أنفسهم، محتجزين داخل جدران أربعة، مما فاقم من حالات العنف المنزلي، خاصة في ظل الضغوط المصاحبة لحالات الإغلاق في معظم الدول.

ووفق المنظمة فإن هذه الخدمات،عجزت عن تقديم الدعم، لضحايا العنف المنزلي، المتزايدين بفعل الضغط المتنامي على قطاع الخدمات، في العديد من الدول، وبحسب المقررة الأممية المعنية بالعنف ضد المرأة، دوبرافكا شيمونوفيتش، فإن الجائحة أيضا أضرت بشدة، بالزيارات الميدانية للاطلاع على أوضاع المرأة.

ولإن كانت ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، ظاهرة عالمية، فإن المنطقة العربية لاتمثل استثناء، بل إنها تملك صورا متعددة من العنف، الذي يمارس ضد النساء، بدءا من التعنيف لأتفه الأسباب، ومرورا بظواهر مثل ختان الإناث، والاستيلاء على راتب المرأة العاملة، وصولا إلى مايعرف بجرائم "الشرف"، والتي قد تقتل فيها المرأة بسبب شائعة، ترى الأسرة أنها مست بشرفها.

وكما أدت جائحة كوفيد- 19، إلى تفاقم العنف الذي يمارس ضد المرأة في أنحاء العالم، فإنها أيضا زادت من العنف الممارس ضد المرأة في المنطقة العربية، وكانت حوالي ثلاثين منظمة مغربية قد نبهت إبان الموجة الأولى من الوباء، إلى أن المنزل بات يشكّل "المكان الأخطر على النساء"، داعية السلطات إلى التحرك بصورة طارئة لتطويق هذه الآفة.[29]

ووفق استطلاع أجراه المكتب الإقليمي للأمم المتحدة، للمرأة للدول العربية، على الانترنت في تسع دول عربية، واستهدف رصد الخطر المحدق بالنساء، في زمن الحجر الصحي، اتفق حوالي نصف المشاركات والمشاركين في الاستطلاع، من جميع البلدان التسعة التي شملها، على أن النساء يواجهن خطرا متزايدا من العنف من قبل أزواجهن، بسبب فيروس كوفيد-19 ، كما اتفقوا أيضا، على ضرورة أن تكون قضية معالجة العنف ضد المرأة والفتاة أولوية حتى أثناء تفشي الجائحة.

وربما تفاقم الأحوال المعيشية، التي يعيشها معظم الناس في المنطقة العربية، من فقر وبطالة، تزايدت مستوياتها بفعل أزمة كورونا، من تزايد العنف الذي يمارس ضد المرأة، في ظل الضغوط الاقتصادية، التي ترزح تحتها معظم الأسر. وعانى الشرق الأوسط من أدنى نسبة في العالم لمشاركة المرأة في سوق العمل قبل وباء كورونا إذ بلغ المتوسط الإقليمي نسبة 27 بالمائة، وفقا لبيانات البنك الدولي. بيد أن الوضع تفاقم فيما بعد، حسبما أشار تقرير صدر عن منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة. وأضاف التقرير أن الدول العربية تعاني من ثاني أكبر انخفاض في عدد النساء العاملات بعد قارتي أمريكا الشمالية والجنوبية، إذ وصلت النسبة بين النساء في البلدان العربية إلى 4,1 بالمائة مقارنة بنسبة 1,8 بالمائة بين الرجال بين عامي 2019 و2020. وجاء في التقرير أن "الخسائر غير المتناسبة في الوظائف التي تكبدتها المرأة خلال وباء كورونا سوف تستمر في المستقبل القريب". وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية لهذا العام أيضا إلى أن نسبة العمالة إلى السكان بالنسبة للنساء ستظل عند 14,3 بالمائة فقط مقارنة بنسبة 70,8 بالمائة للرجال.

أدت جائحة كورونا إلى زيادة معدل العنف الأسري في العالم بما في ذلك بلدان الشرق الأوسط وهو ما أثار الكثير من القلق. فقد كشف الجزء الأول من استطلاع مؤسسة "الباروميتر العربي" الذي أُجرى بين يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول 2020، عن أن ربع النساءعلى الأقل في الدول العربية التي شملها الاستطلاع تحدثن عن زيادة في حالات العنف القائم على نوع الجنس.

وذكر الاستطلاع أن 47 بالمائة من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع في المغرب والجزائر تحدثن عن زيادة في حالات العنف فيما بلغت هذه النسبة في تونس 69 بالمائة. أما الجزء الثاني من الاستطلاع والذي أُجري في الفترة ما بين مارس/ آذار وأبريل/ نيسان من العام 2021، فقد كشف عن أن هذه النسبة انخفضت في المغرب إلى 25 بالمائة وفي الجزائر إلى 24 بالمائة وفي تونس إلى 62 بالمائة.

وارتفعت النسبة بشكل طفيف في ليبيا من 26 بالمائة إلى 29 بالمائة، إلا أنها تزايدت على نحو كبير في الأردن من 29 بالمائة إلى 55 بالمائة وأيضا في لبنان إذ وصلت إلى 43 بالمائة بعد أن كانت 23 بالمائة.

وفي مقابلة مع DW، قالت ماري كلير روش، كبيرة الباحثين في مؤسسة الباروميتر العربي "يعاني الأردن ولبنان على وجه الخصوص من زيادة كبيرة في معدل الحالات اليومية حتى قبل إجراء استطلاعنا الأخير. لا نملك دليلا على وجود علاقة سببية بين العنف الأسري والزيادة في معدلات الإصابة بكورونا، بيد أن التزامن بينهما يشير إلى أن الأمر يستحق المزيد من البحث".[30]

وأكدت ماري لولور – مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بوضع وفي مقابلة مع المدافعين عن حقوق الإنسان، على أن "القيود الجديدة التي فُرضت على التنقل تعني أنه بات من الصعب على النساء اللجوء إلى أماكن آمنة إذا تعرضن للتهديد". وإزاء ذلك، شددت لولور على أنه بات من المهم "تعزيز قنوات الاتصال مع المدافعات عن حقوق المرأة. كلما زاد العمل كلما زادت قوة التأثير، فعندما يحدث (هذا التواصل) حتى ولو افتراضيا، فإنهن سيكنّ أكثر جاهزية لمعالجة التحديات المشتركة وأيضا يدعمن بعضهن البعض عندما يتعرضن للخطر"[31]. وفي ظل ارتفاع معدل العنف ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبرز أهمية فتح آفاق جديدة وتقليل الحواجز المجتمعية والهيكلية أمام المرأة، إذ يعد هذا أكثر الطرق استدامة لدعم النساء اللاتي يتعرضن للعنف المنزلي.

وفي هذا السياق، أوضحت روش: "زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل يمكن أن تساعد فيهذا حماية المرأة مرتين: أولا تقليل الفترة الزمنية التي تقضيها المرأة مع الشخص الذي يسيء لها، وثانيا فإن هذا سيوفر للمرأة درجة ما من الاعتماد الاقتصادي بعيدا عن الشخص الذي يسيء لها".[32] بيد أن توفير إطار عمل مناسب يقع بشكل أساسي على عاتق الحكومة، وفقا لما أشارت إليه روش. وأضافت "عندما استطلعنا آراء الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن العوائق الملموسة حيال انضمام المرأة إلى سوق العمل، فكانت الإجابة أن الحواجز الهيكلية هي الأكثر شيوعا بمعنى الحواجز التي يمكن للحكومات أن تؤثر عليها. وهذه الحواجز تتمثل في الافتقار إلى خيارات تتعلق برعاية الأطفال أو نقص وسائل النقل وأيضا انخفاض الأجور".[33] وشددت روش على أنه إذا تمكنت الحكومات من خلق سياسات تفضي إلى زيادة وسائل النقل العامة وبرنامج رعاية الأطفال المبكرة وأيضا برامج رعاية الأطفال بعد العودة من المدارس بالإضافة إلى زيادة معدلات الأجور، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في معدل النساء المستقلات اقتصاديا في الشرق الأوسط".

وبشكل صارخ أيضاً، عانت وما زالت النساء والفتيات في المنطقة العربية جراء الجائحة بأشكالها الواضحة المباشرة والملتفة المستترة. ثلاثة أبعاد مختلفة تم رصدها من قبل "برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي" و"هيئة الأمم المتحدة للمرأة" من شأنها أن تمثل تهديداً للمساواة بين الجنسين عربياً وهي: ارتفاع حالات العنف ضد النساء والفتيات، والزيادة غير المسبوقة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وانعدام الأمن الاقتصادي الناجم عن فقدان الوظائف والدخل وسبل العيش على نطاق واسع.

في ظل حالة من عدم اليقين الشديد التي اجتاحت العالم عقب التأكد من أن وباء قد ضرب الكوكب، سارعت الدول إلى إنشاء آليات حوكمة خاصة وآليات استشارية للمساعدة في معالجة الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية المتصاعدة. وبينما كانت النساء في طليعة محاربي الوباء، وجدن أنفسهن وقد تم تجاهلهن في اتخاذ قرارات تتعلق بالوباء وآثاره، بما في ذلك القرارات الموجهة للنساء مثل "كوفيد-19" والحمل مثلاً. ويتم ذلك على الرغم من يقين الجميع بأن استبعاد النساء من اتخاذ القرارات في شأن "كوفيد-19" يقلل من فعالية الاستجابة لها. لكن الوباء وتداعياته وآثاره الممتدة يسرف في التأثير في النساء والفتيات. فآثار الوباء المباشرة واحدة بالنسبة إلى النساء والرجال، لكن النساء يحظين بنصيب الأسد حيث يتعرضن لقدر متزايد من العنف في زمن الوباء ما يستوجب إجراءات خاصة، ويواجهن قدراً أكبر من المشكلات في سوق العمل والرعاية غير مدفوعة الأجر ما يتطلب إجراءات حماية اجتماعية. كما أن المعضلات الاقتصادية التي يواجهنها تحتاج إلى توفير أمن اقتصادي، لا سيما في قطاعات الاقتصاد التي تهيمن عليها الإناث.

دفع ذلك المكتب الإقليمي للدول العربية لـ"منظمة الأمم المتحدة للمرأة" وبرنامج الأمم المتحدة إلى إطلاق مرصد الاستجابة العالمية لـ"كوفيد-19" المعني بالنوع الاجتماعي في المنطقة العربية ويعمل المرصد على مراقبة التدابير والسياسات العامة التي تصدرها الحكومات لمواجهة تبعات جائحة "كوفيد-19".

وتبين أن 20 من بين 22 دولة عربية اتخذت إجراءات تراعي أبعاد النوع الاجتماعي في ما يختص بالاستجابة لآثار كورونا. الجانب الأكبر من هذه الإجراءات يتعلق بالعنف الذي يمارس ضد المرأة، تليها إجراءات ضمان الأمان الاقتصادي للنساء في ظل الوباء. أما الإجراءات الخاصة بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر فقد جاءت في ذيل القائمة والاهتمام. وعلى الرغم من أن كل الدول العربية اتخذت إجراءات تتعلق بالحماية الاجتماعية وسوق العمل ضمن الاستجابة لآثار الوباء، إلا أن أغلبها لم يراعِ النوع الاجتماعي بل كان موجهاً للجميع. كذلك الحال بالنسبة إلى المساعدات المقدمة لقطاعات الأعمال المتضررة من الوباء، إذ غابت عنها خصوصية الآثار بالنسبة إلى النساء.

ويشير المرصد إلى أن مصر وفلسطين والأردن والبحرين هي الدول العربية التي اتخذت إجراء واحداً على الأقل يراعي النوع الاجتماعي في كل من الأبعاد الثلاثة الخاصة بالعنف وسوق العمل والرعاية الاجتماعية. كما جاء كل من مصر وفلسطين وتونس والمغرب بأعلى إجراءات مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. والدولتان اللتان لم تسجلا أية إجراءات خاصة بالنوع الاجتماعي هما ليبيا وجزر القمر.

أما تقييم أداء المنطقة العربية مقارنة ببقية مناطق العالم، فإن الاستجابة المبنية على النوع الاجتماعي لأزمة "كوفيد-19" تختلف بشدة بين المناطق وبعضها، وهو ما يعكس اختلافات جذرية في ما يتعلق بالالتزام السياسي والقدرة المالية والإدارية بين دول العالم. لكن دول المنطقة العربية ركزت بشكل واضح على تدابير حماية المرأة من العنف الموجه ضدها والمتصاعد في ظل الوباء, والدول التي اتخذت إجراءات في هذا الشأن هي: مصر والسعودية والمغرب وتونس والأردن وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق والبحرين, وقد عززت الخدمات الموجهة للناجيات من العنف مثل الخطوط الساخنة وآليات الإبلاغ الأخرى والملاجئ الآمنة وتعظيم استجابات الشرطة والقضاء وتوفير الدعم النفسي وضمان استدامة خدمات القطاع الصحي.

ويلفت المرصد إلى أهمية التعامل مع خدمات التصدي للعنف ضد المرأة والوقاية منها باعتبارها خدمات أساسية وجزءاً لا يتجزأ من خطط الاستجابة الوطنية والمحلية للوباء. لكن دولتين فقط فعلتا ذلك وهما المغرب وفلسطين، وهو ما يثير القلق من تعرض النساء لمزيد من العنف من دون ضمان تلقي المساعدة اللازمة والكافية في ظل استمرار الوباء. ويلاحظ كذلك غياب تام في المنطقة العربية للتصدي للعنف الذي يمارس ضد النساء عبر الإنترنت على الرغم من شواهد عدة تشير إلى تفاقمه في زمن الوباء.

قبل الوباء وبعده، يعاني الأمن الاقتصادي للمرأة من التجاهل. وبحسب المرصد، فإنه على الرغم من شيوع إجراءات الأمن الاقتصادي والرعاية الاجتماعية التي اتخذتها دول المنطقة في ظل الوباء، إلا أن المرأة ليست في القلب منها. فأغلب إجراءات الحماية الاجتماعية الموجهة للمرأة في ظل الوباء تتخذ شكلاً عينياً مثل مبالغ مالية أو مخصصات غذائية تتسلمها المرأة لمرة واحدة.

والدولة العربية الوحيدة التي اتخذت تدابير مالية واقتصادية لدعم القطاعات المؤنثة في اقتصادها- أي القطاعات التي تستوعب نسبة أعلى من النساء مقارنة بالرجال هي تونس. وعلى الرغم من أن المنطقة العربية بشكل عام أعطت الأولوية لتدابير الانتعاش الاقتصادي أكثر من المناطق الأخرى، إلا أن التركيز الأكبر كان على الحماية الاجتماعية. فيما تظل أحوال سوق العمل والتدابير المالية والاقتصادية منخفضة، لا سيما أن المؤشرات تؤكد أن عمل المرأة العربية تضرر بشدة بسبب الوباء. إذ فقدت ملايين النساء العربيات وظائفهن، وارتفعت نسبة البطالة بينهن، وهو ما يزيد طين بطالة النساء المرتفعة قبل الوباء بلة تفاقمها بعد الوباء.

وقبل الوباء وأثناءه وبعده على الأرجح، يظل ملف الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنطقة العربية مهملاً ومتجاهلاً. ومعروف أن إجراءات دعم الرعاية غير مدفوعة الأجر تشمل منح إجازات عائلية مدفوعة الأجر، وبرامج النقد مقابل الرعاية، وترتيبات وقت عمل مرن أو أقصر من المعتاد، وتوفير

خدمات رعاية الأطفال وهي إجراءات نادرة الحدوث في المنطقة العربية. والدول السبع التي اتخذت عدداً قليلاً من الإجراءات في هذا الصدد هي: مصر والأردن وفلسطين والجزائر والإمارات والبحرين والكويت.

وفي مناسبة إطلاق المرصد عبر فعالية افتراضية قبل أيام، قالت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سارة بول إن "مراقبة مدى استجابة السياسات العامة لاحتياجات النساء والفتيات ومطالبهن هو إجراء شديد الأهمية لضمان سلامة وفعالية سياسات الاستجابة بوجه عام. ومع تفشي جائحة كوفيد-19 وما خلفته من أزمات اقتصادية واجتماعية صارت تلك المراقبة أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما أن أزمة كوفيد-19 تهدد بمحو عقود من التقدم المحرز لصالح النساء والفتيات". ويبدو أن التمويل يظل عقبة كلاسيكية في كل الأزمنة. نائبة المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية يانيكا فان دير غراف كوكلر قالت "إن الاستجابة السليمة لجائحة كوفيد-19 تستوجب معالجة القضايا الرئيسة التي تواجهها المرأة عبر سياسات ممولة بشكل كافٍ". وقالت عن المرصد إنه "يسمح بتحديد التدابير المُتخذة في جميع أنحاء العالم والتعلم منها ومقارنتها بغرض الاستفادة منها". وأشارت إلى "أن المعلومات المتوافرة تؤكد أن مشاركة المرأة العربية في القيادة وفي فرق العمل الوطنية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 مهمة لمواجهة آثار الجائحة بشكل عملي، لكنها ضعيفة جداً".[34]

الخاتمة:

كشفت أزمة وباء "كوفيد-19" أن البلدان التي شغلت فيها النساء مراكز القيادة الوطنية حققت نجاحات أكبر نسبياً في المعركة الصعبة للحد من تفشي الجائحة والتخفيف من آثارها. وقالت إن "الوضع نفسه ينطبق على الأصعدة المحلية ومختلف المؤسسات، إذ تُبرهن المنظمات النسائية عملياً على امتلاكها المعرفة والقدرات اللازمة لتأمين نتائج أفضل للأفراد والمجتمعات".

وأشارت بوزار إلى أنه على الرغم من افتقار المنطقة العربية لأعداد كافية من النساء في مواقع صنع القرار في القطاع العام، إلا أنه لم يكن هناك نقص في القيادات النسائية القوية التي تدفع على جميع المستويات نحو التغيير للأفضل خلال الجائحة.

وأضافت أن النساء العربيات يقفن على الخطوط الأمامية للتصدي للأزمة، سواء من خلال عملهن كعاملات أساسيات في القطاعين الصحي والاجتماعي، أو مساهماتهن داخل أسرهن ومجتمعاتهن، مشيرة إلى أنه على الرغم من كل تلك الجهود إلا أنها تظل غير مرئية في أغلب الأحيان. كما أن الأعباء التي تتحملها المرأة العربية تضاعفت في زمن الوباء، إذ توجب عليها بذل المزيد من الجهد في عملها في داخل البيت وخارجه، وفي الوقت نفسه تحمل وطأة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

المطلوب حالياً هو الاستماع إلى أصوات النساء في المنطقة العربية، لا سيما في ضوء دورهن القيادي في زمن الجائحة (وإن ظلّ غير مرئي وغير معترف به)، إضافة إلى متابعة أعمال المرصد الافتراضي والذي يتم تحديثه أولاً بأول لمعرفة تفاصيل الاستجابة المعنية بالنوع الاجتماعي لجائحة "كوفيد-19" المتعايشة معنا، وذلك بغرض المعرفة والتحليل والتصويب.

الهوامش

[1] – الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد 19 – الدول الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات , آيار /مايو 2020, مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإلجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(سيسرك) , ص32 www.sesric.org/files/article/725.pdf

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية.دار النهضة العربية.بيروت.الطبعة الثانية.2011.ص432- 433.

[3] – ابتهال جاسم رشيد الشمري.مظاهر واسباب العنف ضد المرأة. مجلة حوار الفكر.العدد29.المعهد العراقي لحوار الفكر.بغداد.تموز 2014.ص152- 153.

[4] – خضر عباس عطوان.البطالة والعنف في المجتمع العراقي,دراسة استطلاعية- سياسية في علاقات التأثير لآراء عينة.رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.بغداد.بلا تاريخ.ص75.

[5] – ناظم عبد الواحد الجاسور.مصدر سابق.ص433- 434.

[6] الأمم المتحدة:

https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women-en.pdf?la=en&vs=1406

[7] Rights for Mobilising MRA – تقرير البحث العمل التكميلي: انعكاسات جائحة كوفيد- 19 على العنف ضد النساء بالغرب ايلول /يونيو 2020

[8] –النساء العالقات مع معنفيها , الحجر المنزلي وتداعياته , نور علوان ,نون بوست ,مجتمع , 2020/4/1 .

[9] – هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) آثار جائحة كورونا علي المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ، الإسكوا. https://www.unwomen.org/en Retrieved from

[10] – تقييم سريع حول تلأثير جائحة كورونا – 19 على الأعراف الإجتماعية القائمة على النوع الإجتماعي والعنف ضد المرأة : موجز من 9 دول عربية , تقرير بالعربية صادر عن هيأة الأمم المتحدة ,2020.

[11] – الجمعية العامة /الدورة الحادية والستون البند (٦٠ أ) من جدول الأعمال المؤقت* النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة تقرير الأمين العام , 6/ 2006/7 , ص 49-50 .

[12] – المصدر السابق , ص 54-64.

[13] DW made for minds دراسة: المرأة العربية تعاني أكثر من الرجل من عواقب كورونا , 2021/8/1 .

[14] – منظّمة الصحة العالميّة:

https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

[15] – دراسة التى أعدتها الدكتورة عزة هاشم تحت عنوان "جائحة الظل":, اليوم السابع , تحقيقات وملفات , 2020/5/7

[16] /media/headquarters/attachments/sections/library/publicatio ns/2020/brief-prevention-violence-against-women-andgirls-and-COVID-19-en.pdf?la=en&vs=3049 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الإستجابة لمرض فيروس كورونا كوفيد – 19 – الموجز المواضيعي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن العنف ضد المرأة والفتاة

[17] – الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد 19 . مصدر سبق ذكره , ص 9- 11 .

[18] – منظّمة الصحة العالميّة: مصدر سبق ذكره

[19] هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) آثار جائحة كورونا علي المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ، الإسكوا. مصدر سبق ذكره

[20]– رفيف رضا صيداوي , أسباب إزدياد حالات العنف ضد المرأة في فترة الوباء , مؤسسة الفكر العربي , https;//www.dw.com/ar/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9

[21] – عربية , العنف ضد المراة , والإقتصاد الدولي , خالد المنشاوي صحفي , 2021/11/26

[22] – قتل النساء: ظلامية المشهد وآفاق المقاومة ,كيان – تنظيم نسوي إعداد: جمعي , التحرير والتدقيق اللغوي: مكتب "تواصل" للتحرير والتعريب , 2021, ص 20.

[23]– التصدي لآفة العنف ضد النساء ,أمر حاسم لتحقيق التعافي المستدام , مدونات البنك الدولي ,أكسل فان تروتسنبرغ,2020/8/12

[24] –قتل النساء: ظلامية المشهد وآفاق المقاومة ,مصدر سبق ذكره , ص 11-15.

[25] –هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) آثار جائحة كورونا علي المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ، الإسكوا. مصدر سبق ذكره.

[26] – تقييم سريع حول تأثير جائحة كورونا – 19 على الأعراف الإجتماعية القائمة على النوع الإجتماعي والعنف ضد المرأةمصدر سبق ذكره , ص 27

[27] نفس المصدر السابق ص 18 .

[28]– اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء , العالم بلون برتقالي , وكالة العين الإخبارية , آخر تحديث الخميس 2021/11/25

https;//al –ain.com/article/international-day-elemination-violence-women

[29]– هل فاقمت أزمة كورونا من العنف الواقع على المرأة العربية؟24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 , ال بي بي سي نيوز / عربي

[30] جينيفر هوليس ورزان سلمان/ م ع سياسة واقتصاد/ دراسة: المرأة العربية تعاني أكثر من الرجل من عواقب كورونا مصدر سبق ذكره maid for mind /D W

[31] دراسة: المرأة العربية تعاني أكثر من الرجل من عواقب كورونا ,مصدر سبق ذكره

[32] رفيف رضا صيداوي , مصدر سبق ذكره .

[33] Independent arabia جائحة مستترة" تصيب المرأة العربية تحت وطأة كورونا أمينة خيري صحافية , الجمعة 23 أبريل 2021.

[34] – حين تدفع النساء الكلفة الإقتصادية الأكبر للوباء , كوتريات العدد 77 , مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – ماهر حبش ,كوتر تموز /يوليو 2020 , ص23.

المصادر :

1- ناظم عبد الواحد الجاسور. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية.دار النهضة العربية.بيروت.الطبعة الثانية.2011.

2- ابتهال جاسم رشيد الشمري.مظاهر واسباب العنف ضد المرأة. مجلة حوار الفكر.العدد29.المعهد العراقي لحوار الفكر.بغداد.تموز 2014.

3- خضر عباس عطوان.البطالة والعنف في المجتمع العراقي,دراسة استطلاعية- سياسية في علاقات التأثير لآراء عينة.رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية.بغداد.بلا تاريخ.

4- الآثار الإجتماعية والإقتصادية لجائحة كوفيد 19 – الدول الأعضاء منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات, مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإلجتماعية والتدريب للدول الإسلامية(سيسرك) , آيار /مايو 2020. www.sesric.org/files/article/725.pdf

5- الأمم المتحدة https://www.unwomen.org/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2020/policy-brief-the-impact-of-covid-19-on-women-en.pdf?la=en&vs=1406

6- MRA Rights for Mobilising تقرير البحث العمل التكميلي: انعكاسات جائحة كوفيد- 19 على العنف ضد النساء بالغرب ايلول /يونيو 2020

7- النساء العالقات مع معنفيها , الحجر المنزلي وتداعياته , نور علوان ,نون بوست ,مجتمع , 2020/4/1

8- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) آثار جائحة كورونا علي المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ، الإسكوا. https://www.unwomen.org/en Retrieved from

9- تقييم سريع حول تلأثير جائحة كورونا – 19 على الأعراف الإجتماعية القائمة على النوع الإجتماعي والعنف ضد المرأة : موجز من 9 دول عربية , تقرير بالعربية صادر عن هيأة الأمم المتحدة ,2020.

10- الجمعية العامة /الدورة الحادية والستون البند (٦٠ أ) من جدول الأعمال المؤقت* النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة تقرير الأمين العام , 6/ 2006/7

11- DW made for minds جينيفر هوليس ورزان سلمان/ م ع سياسة واقتصاد/ دراسة : المرأة العربية تعاني أكثر من الرجل من عواقب كورونا , 2021/8/1 .

12- منظّمة الصحة العالميّة:

13- https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

14- دراسة التى أعدتها الدكتورة عزة هاشم تحت عنوان "جائحة الظل":, اليوم السابع , تحقيقات وملفات , 2020/5/7

15- media/headquarters/attachments/sections/library/publicatio ns/2020/brief-prevention-violence-against-women-andgirls-and-COVID-19-en.pdf?la=en&vs=3049

16- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الإستجابة لمرض فيروس كورونا كوفيد – 19 – الموجز المواضيعي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن العنف ضد المرأة والفتاة

17- رفيف رضا صيداوي , أسباب إزدياد حالات العنف ضد المرأة في فترة الوباء , مؤسسة الفكر العربي ,

18- https;//www.dw.com/ar/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9

19- INDEPENDENT – 17 عربية , العنف ضد المراة , والإقتصاد الدولي , خالد المنشاوي صحفي , 2021/11/26

20- 19-- قتل النساء: ظلامية المشهد وآفاق المقاومة ,كيان – تنظيم نسوي إعداد: جمعي , التحرير والتدقيق اللغوي: مكتب "تواصل" للتحرير والتعريب , 2021

21- 20- التصدي لآفة العنف ضد النساء ,أمر حاسم لتحقيق التعافي المستدام , مدونات البنك الدولي ,أكسل فان تروتسنبرغ,2020/8/12

22- 21- اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء , العالم بلون برتقالي , وكالة العين الإخبارية , آخر تحديث الخميس 2021/11/25

23- https;//al –ain.com/article/international-day-elemination-violence-women

24- 22- هل فاقمت أزمة كورونا من العنف الواقع على المرأة العربية؟24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 , ال بي بي سي نيوز / عربي

25- Independent arabia -23 جائحة مستترة" تصيب المرأة العربية تحت وطأة كورونا أمينة خيري صحافية , الجمعة 23 أبريل 2021, 12:00

26- 24- حين تدفع النساء الكلفة الإقتصادية الأكبر للوباء , كوتريات العدد 77 , مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – ماهر حبش ,كوتر تموز /يوليو 2020

27-